

عربيات
دولياتدعوة للإفراج عن
ناشط في السعودية

أطلق ناشطون حقوقيون ومدونون سعوديون حملة على مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالإفراج عن مدرس يخضع للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة بتهمة دعم التظاهرات في المملكة. وكتب أحدهم في «هاشتاغ»: «سجنت وبقيت حراً وهم السجناء»، فيما كتب آخر «وقع الناس ضحايا في سيول جدة وخرج المتهمون براءة. خالد (الجهني) لم يشارك في غرق جدة». في إشارة إلى السيول التي أغرقت المدينة الساحلية موقعة عشرات القتلى خلال الأعوام الماضية. ووصفه أحد المغردين بأنه «أشجع شاب سعودي أظهر كم هي سلطات القمع تخشى الكلمة». واعتقلت السلطات الأمنية خالد الجهني في آذار العام الماضي في موقع تظاهرة في الرياض، دعا إليها شباب عبر الإنترنت بخضم الربيع العربي. (أ ف ب)

... ومحاكمات في عُمان

ذكرت صحيفة «الزمن» في سلطنة عمان، أمس، أن محكمة بدأت في نظر قضايا ناشطين متهمين بالتشهير والتجمع بشكل غير قانوني أثناء احتجاجات مطالبة بالإصلاح السياسي وابتقاد أسلوب أجهزة الأمن. واعتقلت عمان أكثر من 30 شخصاً في الأسابيع الثلاثة الأخيرة بسبب احتجاجات تفجرت في أعقاب إضرابات في منشآت نفطية. وأشارت الصحيفة إلى أن إجراءات المحكمة بدأت أول من أمس ضد 15 شخصاً، منهم أربعة متهمون بالقتل والتحريض على مزيد من الاحتجاجات والإضرابات. (رويترز)

البحرين تدفع تعويضات
عن شهداء الانتفاضة

أعلنت البحرين، أمس، أنها ستدفع 2.6 مليار دولار لسبع عشرة أسرة تعويضاً عن قتل خلال أحداث الانتفاضة في العام الماضي. ونقل بيان حكومي عن مسؤول في وزارة العدل البحرينية قوله إن «دفع التعويضات لأسر 17 قتيلاً بدأ تنفيذاً لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة للتحقيق» التي سلمت تقريرها للملك حمد بن عيسى آل خليفة (الصورة). وأوضح أن «حجم التعويض بلغ 153 ألف دولار للفرد». ولم يقدم البيان أي تفاصيل عن سيحصل على هذه التعويضات. (رويترز)

السنغال: أول امتحان
انتخابي بعد رحيل عبد الله واد

تشهد السنغال الأحد المقبل أول انتخابات برلمانية بعد رحيل الرئيس السابق عبد الله واد (الصورة). لتكرس بذلك الصورة المأخوذة عن البلاد كأحد أبرز الدول الديموقراطية في أفريقيا

باريس - علمات تزغارت

نواكشوط - المختار ولد محمد

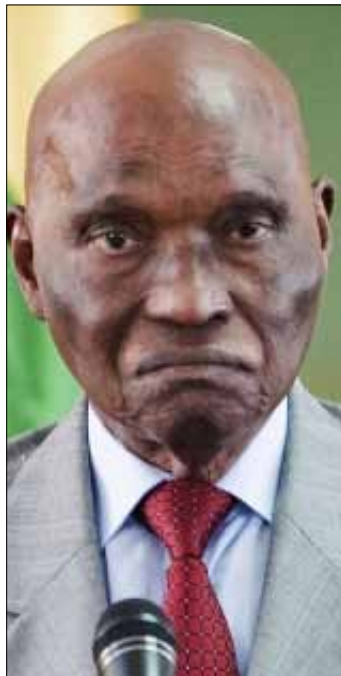
تعد السنغال حالة استثنائية في القارة السمراء. على مدى عقود، كانت البلد الوحيد الذي بقي محصناً من عدوى الانقلابات العسكرية، التي شكلت لازمة سياسية في دول أفريقيا السوداء. وبعدها شهدت البلاد قبل شهرين، حملة انتخابية محتقنة شابته الكثير من الصدامات، بسبب تمسك الرئيس السابق عبد الله واد بالترشح مجدداً للرئاسة، يستعد السنغاليون، هذا الأسبوع، لانتخابات تشريعية حرة تعيد الاعتبار إلى التقاليد العريقة الأكبر وأقدم نظام ديموقراطي في أفريقيا.

من المرتقب أن تشهد الانتخابات التشريعية السنغالية، التي ستجري الأحد، مشاركة قوية. وقد برزت بوادر هذا الإقبال، أمس، مع بدء اقتراع أفراد الجيش والشرطة وأعوان الإدارة. وتنافس في هذا المعترك البرلماني سبعة أحزاب، في مقدمها الائتلاف الموالي للرئيس الجديد مكي سال، و«الحزب الديموقراطي»، الذي يتزعمه الرئيس السابق عبد الله واد، الذي امتنع عن ترشيح نفسه في هذه الانتخابات، إلى جانب خمسة أحزاب أخرى معارضة.

وينباري سبعة آلاف ومئتا مرشح على مئة وخمسين مقعداً برلمانياً، وفق نظام اقتراعي يزاوج بين التنافس

بالغالبية المباشرة على دورة واحدة، بالنسبة إلى المقاعد البرلمانية التي يدور الصراع في شأنها على مستوى المقاطعات (90 مقعداً). والاقتراع بالغالبية النسبية بالنسبة إلى المقاعد الـ 60 الباقية، التي يجري التنافس عليها بقوائم أحادية على الصعيد الوطني.

ويكفل نظام الانتخابات السنغالي حداً أدنى من الحضور البرلماني للأحزاب الصغيرة، التي يصعب عليها الفوز بالمقاعد الباقية التي تدار بالغالبية المباشرة بفضل الاقتراع بالغالبية النسبية على خمسي مقاعد البرلمان، الشيء الذي يضمن عدم انفراد أي تيار أو حزب سياسي وحده بالغالبية المطلقة في البرلمان. هذه الخصوصية، المستوحاة من التقاليد الانتخابية للدول الإسكندنافية، ليست الميزة الوحيدة لنظام الاقتراع السنغالي، بل هناك أيضاً قاعدة المساواة المطلقة بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية، حيث يُشترط من كل حزب توزيع لوائح الترشيحات مناصفة



بين الجنسين. ويأمل الرئيس مكي سال، الذي خرج منتصراً من معركة انتخابات الرئاسة، في 25 آذار الماضي، الفوز بغالبية برلمانية تخوله المضي في سياسة الإصلاحات التي وعد بها خلال ترشحه للرئاسة، لتكريس قطيعة نهائية مع الفساد والانحرافات السلطوية، التي اتسمت بها الولاية الرئاسية الأخيرة للرئيس واد، والتي أوصلت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية في الربيع الماضي.

وتجمع أحزاب المعارضة والموالاة على أن المحك الأساسي في هذه الانتخابات البرلمانية يتمثل في محور الصورة السلبية التي تركتها انتخابات الرئاسة الأخيرة، بسبب أعمال العنف والمواجهات التي تخللتها، على خلفية الاعتراض على دستورية ترشيح الرئيس واد لولاية جديدة.

وقد جرت الحملة الانتخابية، على مدى الشهرين الماضيين، في أجواء هادئة على الصعيد الأمني، بالرغم من احتدام الصراع بين المعارضة والموالاة بشأن العديد من القضايا والإشكاليات الساخنة. واحتلت الأوضاع الاقتصادية صدارة النقاش. فرغم المساعدات الفرنسية التي تُخصّص للسنغال، بوصفها دولة محورية للمصالح الفرنسية في منطقة غرب أفريقي، إلا أن الاقتصاد السنغالي، الذي يعتمد أساساً على الزراعة وتربية المواشي، تضرر كثيراً من موجة الجفاف التي تشهدها المنطقة منذ أشهر.

وحضرت القضايا الإقليمية الساخنة المرتبطة بما يحدث في دول الجوار في الساحل الأفريقي في الحملة الانتخابية، وفي مقدمتها عدم الاستقرار الذي تواجهه مالي، بعد الانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري، ثم استقلال الشمال وإعلان جمهورية الأزواد. وتطلع أحزاب المعارضة للخروج من هذا المعترك الانتخابي بتشكيلة برلمانية متوازنة تخولها أن تحد من صلاحيات الرئيس الجديد مكي سال، الذي يتهمه خصومه بأنه أداة لتطبيق الأجندة الفرنسية في المنطقة.

طهران: المفاوضات النووية ستأثر بالعقوبات

إيران



وكالة الطاقة: صادرات النفط الإيراني تراجعت بنسبة 40%



مجموعة «1+5» إلى «أن تكون جادة في ما يتعلق بإنجاح المحادثات»، محذراً من أن «ثمن المحادثات سيرتفع» إذا ما «خرجت عن الأطر المحددة»، مضيفاً: «نحن نتطلع إلى ألا تخرج المحادثات عن سياقها المبني على التعاون المتبادل».

إلى ذلك، أفادت الوكالة الدولية للطاقة بأن صادرات النفط الإيراني تراجعت بنسبة 40% في الأشهر الستة الأخيرة إلى 1.5 مليون برميل في اليوم. وكشفت الوكالة عن وجود 42 مليون برميل مخزنة على متن ناقلات نفط لتفادي خفض الإنتاج، متوقعة أن تواصل صادرات النفط الخام تراجعها في النصف الثاني من العام الحالي. وأكد وزير النفط الإيراني رستم غاسمي في مقابلة صحفية أن إنتاج بلاده ازداد إلى 3.8 ملايين برميل في اليوم تقريباً، وأن الصادرات مستقرة عند قرابة 1.2 مليون برميل في اليوم. في إطار آخر، أعلن مساعد وزير الخارجية في الشؤون العربية والأفريقية، حسين أمير عبد اللهيان، أن بلاده ستوجه الدعوة إلى الملكة العربية السعودية لحضور قمة طهران لدول حركة عدم الانحياز. (الأخبار، أ ف ب، يو بي أي)

حذر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهانبرست، أمس، من أن العقوبات الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على النفط الإيراني سيكون لها «تأثير سلبي» على المفاوضات المتعلقة بملف طهران النووي. وقال مهانبرست، في لقائه الصحافي الأسبوعي، إن «الأفعال التي تعارض الاتفاقات بين إيران ومجموعة 1+5 سيكون لها تأثير سلبي لجهة التوصل إلى اتفاق مقبول».

وقال مهانبرست إن «اتخاذ الاتحاد الأوروبي إجراءً يتعارض ومصالحنا القومية سيسجل موقفاً عدائياً سلبياً إزاء أمننا»، مضيفاً: «من الأفضل أن ينصرف المسؤولون الأوروبيون إلى شؤونهم الداخلية». وشدد على أن العقوبات «ستضر» فقط بالعلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي، مؤكداً أن «العقوبات ستزيد من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا». من جهته، أمل وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالح، الذي يقوم بزيارة لقبرص، أن يأخذ الاتحاد الأوروبي أمر العقوبات في الاعتبار وأن يتصرف بمزيد من التعقل. ولدى سؤاله عن المفاوضات النووية، أجاب صالح

الرئيسين الفلسطيني والروسي اتفاقية لتنظيم الوضع القانوني للمتحمف الروسي في مدينة أريحا. هذا المتحمف الذي تم إنشاؤه بتمويل روسي في أريحا، وافتتحه الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف، والرئيس عباس. كما تم التوقيع على اتفاقيات اقتصادية سيتم تنفيذها في المستقبل القريب بين البلدين، بحسب ما أعلن السفير الفلسطيني في روسيا فايد مصطفى، الذي تحدث عن الزيارة، قائلاً إنها «حظيت باهتمام رسمي كبير حيث قلد الرئيس الفلسطيني نظيره الروسي أعلى وسام فلسطيني، كما أطلق اسم بوتين على أحد شوارع مدينة بيت لحم الرئيسية». وأكد أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير تقيمان «علاقات متميزة وتاريخية مع روسيا حيث وقفت روسيا على الدوام مع المواقف الفلسطينية وخصوصاً الاعتراف بدولة فلسطين، وفي مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية تقف روسيا الى جانب الشعب الفلسطيني وحقوقه». ورافق بوتين في زيارته التاريخية لفلسطين 400 شخص من السياسيين ورجال الأعمال والإعلاميين الروس.

وبعد انتهاء زيارته الضفة الغربية، غادر الرئيس الروسي عبر مدينة أريحا إلى العاصمة الأردنية عمان، دون أن يستقل مروحية، كما جرى خلال زيارات لرؤساء دول كبرى مثل الولايات المتحدة، وإنما عبر معبر الكرامة أو «حسر الملك حسين» براً إلى العاصمة الأردنية. وفور وصوله التقى الملك الأردني عبد الله على شاطئ البحر الميت وبحث معه «التطورات في الشرق الأوسط»، على ما أفاد مسؤولون أردنيون. ويقوم الرئيس الروسي خلال الزيارة برعاية الافتتاح الرسمي لبنت الحجاج الروس في موقع عماد السيد المسيح بمنطقة المغطس على نهر الأردن التي تبعد نحو 50 كيلومتراً غرب عمان. والأردن هي المحطة الأخيرة من جولة الرئيس الروسي التي شملت الأراضي الفلسطينية المحتلة وأراضي السلطة الفلسطينية، وبحث خلالها جولته ملفات المنطقة، وفي مقدمتها ملفا سوريا وإيران، وخصوصاً في ظل الدور الهام والمؤثر التي تلعبه موسكو في الأزمة السورية.